البناء
السنة السابعة / الثلاثاء / 23 حزيران 2015 / العدد 1813
Seventh year / Tuesday / 23 June 2015 / Issue No. 1813

«أنقذوا شعب سورية من براميل النظام المتفجرة!»

هشام الهبيشان*

تزامناً مع الوقت الذي أعلنت فيه بعض الدول الشريكة بمؤامرة الحرب على سورية سعيها للحشد دولياً لإدانة الدولة السورية تحت عنوان «أنقذوا شعب سورية من براميل النظام المتفجرة»، سقط مئات الشهداء والجرحى نصفهم من الأطفال، حصيلة سقوط ما يقرب من خمسة آلاف قذيفة هاون وصاروخ من أصناف متعددة، ليس أولها صواريخ مدافع جهنم ولا آخرها قذائف الهاون أطلقتها المجاميع المسلحة الرديكالية التابعة لهذه الدول على أحياء مدينة حلب الغربية منذ مطلع شهر حزيران الحالي ولليوم، سقوط آلاف القذائف والصواريخ التي أطلقتها المجاميع المسلحة الرديكالية خلال الأيام القليلة الماضية على أحياء مدينة حلب ينسحب أيضاً على مدن سورية أخرى تعرضت هي الأخرى في الفترة الأخيرة لسقوط مئات وآلاف القذائف على أحيائها، والتي أطلقتها المجاميع الإرهابية المسلحة المدعومة بأجندة خارجية.

الحشد الدولي للدول الشريكة بالحرب على الدولة السورية لإقرار قرار الإدانة الذي لم تكتمل معالمه بعد ليس غريباً وليس طارئاً على هذه الدول، فعلى مدار أربعة أعوام وأكثر، وجدت سورية نفسها في خضم حرب عالمية في أشرس صورها، حرب معقدة ومركبة للغاية أسقطت فيها كلّ المعايير الإنسانية، عشرات الآلاف من الإرهابيين العابرين للقارات، وملايين الأطنان من الأسلحة التي دمروا بها مدن وقرى سورية بكاملها، فقتلوا أهلها وضربوا مقومات حياة المواطن السوري، وحاربوه حتى في لقمة عيشه اليومية، حرب قوامها الكذب والنفاق والمصالح الصهيو ـ أميركية، وليس لها أي علاقة بكلّ الشعارات المخادعة التي تتستر بها، ففي سورية تمّ تجهيز تفاصيل المؤامرة، على مراحل وحلقات، وبمشاركة دول عربية وإقليمية، وعلى رغم كل ذلك، أثبتت سورية المستقلة بشعبها وبجيشها وبدولتها الوطنية أنها قادرة على الصمود، فصمدت على رغم كلّ التحديات الداخلية والخارجية، وها هي اليوم «تقف شامخة على أهبة الانتصار» . «تذكروا هذه الجملة واحفظوها بقواميسكم».

إنّ المعركة في سورية لم تكن يوماً معركة مع مجموعات إرهابية عابرة للقارات، بقدر ما كانت ولا تزال معركة مع نظام عالمي جديد يرسم للمنطقة، وينسج خيوط مؤامرته في سورية ليعلن قيامه بقيادة قوى الإمبريالية العالمية والماسونية اليهودية الصهيونية، بنسيجها اليهودي ـ المسيحي المتطرف «المسيحية المتصهينة»، فهذه المؤامرة تعكس حجم الأهداف والرهانات المتعلقة بكلّ ما يجري في سورية، وهي الأهداف المرسومة تتداخل فيها الحسابات الدولية مع الحسابات الإقليمية، كما تتداخل فيها ملفات المنطقة إلى أقصى الحدود، إلا أنّ الجيش السوري صمد وكسر بصموده كلّ الرهانات الشرقية والغربية الإقليمية والعربية، فالجيش السوري حقق إنجازات كبيرة وهائلة في الميدان أذهلت العالم وغيرت سياسات ورسمت معادلات جديدة، لا يستطيع أحد القفز فوقها، والأهم من ذلك كله هو تلاحم الشعب والجيش والقيادة السياسية في معركة ضارية قادتها ومولتها ورعتها تسعون دولة في العالم، لكنّ إرادة الشعب السوري المتمسّك بأرضه والمؤمن بقضيته والمتفهم لحقيقة وطبيعة المؤامرة، أبعاداً وخلفيات، وانتصر مخططها، من خلال نشر آلاف الجماعات الإرهابية المسلحة على امتداد الأراضي السورية.

ولكن تماسك وتلاحم القوى الوطنية في الداخل السوري والممثلة بثلاثية الجيش والشعب والقيادة السياسية، والتي تؤمن جميعها بقضيتها والمتفهمة لحقيقة وطبيعة هذه الحرب أبعاداً وخلفيات، فهذا التماسك أجهض خطط المتآمرين وأسقط أهدافهم بالتضحيات الجسام، فالمؤسسة العسكرية السورية، وعلى رغم كلّ ما أصابها، أرسلت رسائل واضحة وأثبتت أنها مؤسسة عميقة ووطنية وقومية جامعة لا يمكن إسقاطها أو تفكيكها ضمن حرب إعلامية، أو خلق نقاط إرهابية ساخنة في مناطق متعدّدة لمواجهتها.

أمام كلّ هذه التضحيات الجسام التي قدمها السوريون، فإنّ الحرب التي أرادتها هذه القوى التآمرية على الدولة السورية لن تنتهي، وما دامت أدواتها الإرهابية وأوراقها القذرة موجودة على الأرض السورية، ولهذا تؤمن الدولة السورية اليوم بأنّ حجم إنجازتها على الأرض واستمرار معارك تطهير أراضيها من رجس الإرهاب «بكل الوسائل والسبل المتاحة»، وبالتوازي مع ذلك المضي قدماً في مسيرة الإصلاح والتجديد للدولة السورية مع الحفاظ على ثوابتها الوطنية والقومية، هو الردّ الأنجع والأفضل والأكثر تأثيراً اليوم على هذه القوى، التي بدأت تقرّ تدريجياً بفشل مشروعها، مع زيادة حجم الخسائر التي تتلقاها على الأرض السورية.

ختاماً، علينا أن نقرّ جميعاً وبعيداً عن الحشود الدولية وخطط المتآمرين بأنّ صمود الجيش السوري والتلاحم بين أركان الدولة وشعبها وجيشها للحفاظ على وحدة الجغرافيا والديموغرافيا من الأعداء والمتآمرين والكيانات الطارئة في المنطقة والتي تحاول المسّ بوحدتها، ما هو إلا فصل من فصول آتية سيثبت من خلالها السوريون أنهم كانوا وما زالوا وسيبقون بتكامل وحدتهم، صفاً واحداً ضدّ جميع مشاريع المتآمرين، وسيستمرون في التصدي لهذه المشاريع، إلى أن تعلن سورية أنها أسقطت المشروع الصهيو ـ أميركي، وانتصرت عليه، وهذا ليس ببعيد بل يبدو أنه قريب جداً.

* كاتب وناشط سياسي – الأردن
hesham.awamleh@ yahoo.com

الجماهير... المعول الأساسي في وأد الانقسام

راسم عبيدات

واضح جداً أنّ استمرار الوضع الداخلي الفلسطيني على ما هو عليه، يعني المزيد من التآزم وتكريس وشرعنة واستطالة امد الإنقسام، فكما هو حال المفاوضات العبثية والماراثونية التي مضى عليها عشرون عاماً ونيف، ولم تفض سوى الى المزيد من الشرذمة والإنقسام في الساحة الفلسطينية والمزيد من نهب الأراضي وتكثيف الاستيطان في الضفة الغربية، والسعي للإجهاز النهائي على القدس، وكذلك الانقسام الذي يقترب من عامه الثامن يتكرس ويتشرعن وتستطيل مدياته، وكل اللقاءات والاتفاقات والمبادرات لإنهائه فلسطينية وعربية وحتى اقليمية ودولية فشلت في وضع حد له، ليس فقط بسبب التدخلات «الإسرائيلية» والأميركية والعربية والإقليمية، بل السبب الجوهري والأساسي في ذلك هو عدم توافر إرادة سياسية عند طرفي الانقسام، ناهيك عن أن هناك مصالح وامتيازات ومنافع حصلت ونمت عند العديد من قادة الفريقين المستفيدين والمنتفعين من استمرار وتعميق الإنقسام، ولذلك همهم الأول وضع العصي في دواليب ومسننات أي دوران لعجلة المصالحة لخدمة مصالحهم وأهدافهم وامتيازاتهم.

الفصائل والقوى الفلسطينية التي طرحت مبادراتها فردية وجماعية لإنهاء الإنقسام، طرحتها في الإطار الفوقي والشعاري والنظري، من دون أية آليات عملية، ولم تقم بأية تحركات شعبية وجماهيرية جدية وحقيقية من أجل تعميق مازق المنقسمين وتشكيل حالة شعبية وجماهيرية ضاغطة عليهم تجبرهم على أن يستجيبوا لمطالب الجماهير، بل لربما ما تعيشه هي من أزمات لم تجعل مبادراتها ونشاطاتها محط جذب واستجابة من قبل الجماهير الشعبية، لكي تشاركها انشطتها وفعاليتها في هذا الاتجاه.

اليوم في ظل ما نشهده من تكرار ملل وبوتائر تتصاعد وتزداد يوماً بعد يوم من تحريض داخلي ومناكفات واتهامات واعتقالات على الخلفية السياسية وصراعات على كعكة سلطة منزوعة الدسم، فالخطر أصبح داهماً وجدياً على المشروع والقضية الوطنية، وكما هي حروب التدمير الذاتي العربية المفتتة والمفككة للجغرافيا العربية، والمدمرة لكل مقدراتها وطاقاتها والمبددة لثرواتها، فما يجري فلسطينياً بفعل الصراع بين طرفي الانقسام، شبيه لما يجري في حروب التدمير الذاتي العربي، فالتفكك المجتمعي والوطني يزداد شقاً واتساعاً، والضحية المشروع والقضية الوطنيتين.

التحركات الشعبية الواسعة التي تبادر لها شخصيات وفعاليات أهلية ومؤسساتية، تكون القوى والأحزاب جزءاً منها، يمكن لها أن تشكل في مجرى العمل والفعل وبأشكال احتجاجية متعددة ومبدعة عوامل ضغط جدي وحقيقي على طرفي الإنقسام، كأن يكون هناك حالة من الاعتصام الدائم والمتواصل أمام مقرات السلطتين في رام الله وغزة «الرئاسة ومجلس الوزراء»، اعتصامات تشارك فيها حشود شعبية تتجند لهذه المهمة والغاية فقط، فهذا المطلب وهذا العمل يتقدم على خيار إعادة بناء وتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، او حتى بناء مقاومة جدية وفاعلة لمقاومة الإحتلال، فلا مقاومة جدية ومثمرة ومنجزة في ظل حالة منقسمة وضعيفة.

الآن خطر الانقسام يتقدم على أي خطر آخر، حتى أنه يتقدم على خطر الاحتلال، ويشكل خادماً ومغذياً لمشاريعه، فعندما يكون هناك مشروع دويلة فلسطينية في قطاع غزة، فهذا يعني تفكك وضياع المشروع الوطني، وانتفاء الجامع والموحد للشعب الفلسطيني كبرنامج وهدف واستراتيجية ومؤسسات وقيادة، وفي أحسن الأحوال تكون سلطة مخاتير لكل «كانتون» قطاع، ضفة، قدس خارج حتى المخترة، تكون مبتلعة مع الداخل الفلسطيني 48– – من قبل الاحتلال.

وفي ظل هكذا حالة تتم تصفية المرتكز الأساسي والجوهري للبرنامج الوطني الفلسطيني، قضية اللاجئين، التي تتآمر مع الإحتلال «الإسرائيلي» والأميركيين والغرب والإستعمار قوى عربية وإقليمية ودولية على تصفيتها، سواء عبر طرح مشاريع مشبوهة جوهرها يقوم على التوطين، أو عودة لأعداد محدودة الى الضفة الغربية، أو دفع اللاجئين الفلسطينيين الى رحلة تيه وتشرد جديدتين، من خلال العدوان على المخيمات الفلسطينية، من قبل أدوات مأجورة مجندة من قبل «اسرائيل» وأميركا لهذا الغرض والهدف، كما حصل مع مخيم نهر البارد، وما قامت به جماعة ما يسمى فتح الإسلام من عدوان على الجيش اللبناني والتحصن في المخيم، مما اضطر الجيش اللبناني الى اقتحامه وتدميره، وتشريد سكانه، والذين لم يسمح للكثير منهم بالعودة اليه حتى الآن، ومن بقي لايسمح له بالإعمار، ونفس المشهد والدور تكرر من قبل قوى «داعش» و«النصرة» و«أكناف بيت المقدس» في مخيم اليرموك أكبر المخيمات الفلسطينية في الشتات، حيث جرى تدمير المخيم، وتهجير أغلب سكانه، ومحاصرة من تبقى منهم، مع حرمانهم من أبسط مقومات الوجود والحياة، لدفعهم للموت أو المغادرة.

أي ضغط شعبي وجماهيري لإنهاء الإنقسام، يجب ان يستند الى بنية تنظيمية، ليس بالمعنى الحزبي الفئوي، بنية شعبية جماهيرية، تخلق لها أطراً ولجاناً وحواضن في كل قرية ومدينة، مع قيادة مركزية تقود وتوجه تلك الجماهير نحو هدف مركزي واحد «لا شرعية لأحد في ظل الإنقسام».

كما هو حال الشارع المركزي الذي رفعته الجبهتان الشعبية والديمقراطية، عندما شكلت لجان الحرية والاستقلال من أجل إسقاط اتفاق اوسلو، ذلك الشعار الذي لم يكتب له النجاح، بسبب أنه لم يتم العمل على ذلك في الميدان، ولذلك الجماهير الرافعة لهذا الشعار، عليها ان تشكل قيادة لا تكتفي بالمتابعة والقيادة من بعد، بل تكون حاضرة في الميدان والفعل.

تجربة الحراكات الشبابية وبالذات في القدس، في قيادة المناشطات الشعبية والجماهيرية ضد الاحتلال وبالذات ضد التطبيع والمطبعين والأنشطة التطبيعية، تثبت بأن هناك الكثير من الطاقات الجماهيرية والشعبية، قادرة ان تتولى عجلة القيادة والمبادرة في هذا الاتجاه، بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات شعبية وائتلافات جماهيرية حقيقية الى جانب القوى والأحزاب المؤمنة بمثل هذا الهدف والخيار.

الآن الآن وقبل فوات الآوان فلتبادر وتتقدم الصفوف كل القوى والمؤسسات واللجان وهيئات وأطر العمل الشعبي والجماهيري، لكي تسقط مشروع تصفية القضية والمشروع الوطني بفعل الإنقسام المدمّر.

Quds.45@gmail.com

كواليس

يلاحَظ منذ فترة غياب مصطلح «داعش» عن معظم التقارير الإعلامية والاستخبارية المنشورة في الغرب، والمترجمة إلى مختلف اللغات العالمية، حيث حلّ مكانه مصطلح «الدولة الإسلامية»، ورأى محللون في هذا الأمر دلالة إلى أنّ دوائر الاستخبارات الغربية تريد ترسيخ هذا المصطلح الجديد في الأذهان، لأنّ وظيفة هذه المسماة «الدولة الإسلامية» لم تنته بعد، في انتظار إعادة ترسيم الأدوار العالمية، وتحديداً الدور الأميركي، على ضوء التوازنات الدولية الجديدة، بعد نهوض روسيا، وبعد الاتفاق النووي مع إيران...

الاتحاد الأوروبي يمدد عقوباته على روسيا لمدة 6 أشهر أخرى

مدد مجلس الاتحاد الأوروبي على مستوى وزراء الخارجية عقوباته الاقتصادية على روسيا لمدة 6 أشهر أخرى حتى الـ31 من كانون الثاني 2016.

وقالت المتحدثة باسم الاتحاد الأوروبي سوزان كيفر: «اتخذ قرار بتمديد إجراءات عقابية»، مضيفة: «لقد مدد الاتحاد الأوروبي عقوباته الاقتصادية على روسيا حتى تاريخ الـ31 من كانون الثاني 2016 بهدف امتثال روسيا الكامل على أرض الواقع لاتفاقات مينسك».

وتم اتخاذ هذا القرار من دون مناقشة قبل نهاية الاجتماع الذي عقد في لوكسمبورغ لوزراء خارجية جميع دول الاتحاد الأوروبي.

وجاء في بيان للاتحاد الأوروبي: «وافق اجتماع الوزراء في لوكسمبورج على تمديد العقوبات التي فرضت رداً على دور روسيا المزعزع للاستقرار بشرق أوكرانيا لستة أشهر».

وبهذا الخصوص أعلن وزير خارجية إيطاليا باولو جينتلوني لدى وصوله إلى مجلس الاتحاد الأوروبي في لوكسمبورغ أن الاتحاد الأوروبي سيعود لمناقشة نظام العقوبات على روسيا بعد مدة تتراوح ما بين 6 و 7 أشهر. وقال جينتلوني: «بعد 6 أو 7 أشهر سنناقش نظام العقوبات على ضوء التطورات في إطار الامتثال لاتفاقات مينسك»، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن هناك حاجة ملحة للحوار مع روسيا.

وقال الوزير الإيطالي: «نحن بحاجة إلى إشراك روسيا في حوار حول مختلف القضايا على الساحة الدولية وأعتقد أن هناك ضرورة للحوار حول العديد من القضايا، مثل ليبيا وسورية، والحوار ضروري للغاية».

وكان قد تم التوصل إلى حل وسط مبدئي بشأن أزمة العقوبات على روسيا بين دول الاتحاد الأوروبي الثماني والعشرين خلال اجتماع لجنة الممثلين الدائمين للاتحاد الأوروبي «COREPER» في الـ17 من حزيران الجاري، ولم تناقش اللجنة مسألة تشديدها وتوسيعها.

وكانت قمة الاتحاد الأوروبي قد أقرت في آذار الماضي وثيقة سياسية حول نيتها تمديد العقوبات الاقتصادية على روسيا لمدة 6 أشهر، وربطت إلغاء العقوبات بالامتثال الكامل لشروط اتفاقات مينسك حتى نهاية العام الحالي.

من جهة أخرى، أكد المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف أن روسيا ترى أن العقوبات الغربية لا أساس لها. وقال: «في ما يتعلق بالعقوبات، فإن المعاملة بالمثل هي أساس توجهنا»، في حين أشار مسؤولون روس إلى أن موسكو على الأرجح ستمدد حظراً على استيراد السلع الغذائية الغربية.

هذا وكانت الخارجية الروسية قد علقت على تمديد الاتحاد الأوروبي للعقوبات ضد القرم، وقالت إن شبه الجزيرة جزء لا يتجزأ من روسيا، وإن هذا الواقع لا يمكن تغييره بالابتزاز الاقتصادي والسياسي.

ووصف بيان للخارجية القرار بأنه محاولة من الاتحاد الأوروبي معاقبة سكان شبه الجزيرة لتصويتهم خلال الاستفتاء لمصلحة إعادة الانضمام إلى روسيا.

وأضاف البيان: «نعتقد أنه وفق أحكام القانون الدولي، من غير المقبول بتاتاً أي تمييز بين سكان القرم وسيفاستوبول على أساس سياسي أو جهوي. ونتذكر جميعنا الأمثلة التاريخية للعقاب الجماعي للشعوب. كان من الصعب تصور أن أوروبا ستصطدم بهذا الأمر في القرن 21».

وشدد البيان على أن «القرم وسيفاستوبول هما جزء لا يتجزأ من روسيا الاتحادية. حان الوقت لتقبل هذا الواقع الذي لا يمكن تغييره عن طريق الابتزاز الاقتصادي والسياسي. الضغط «بالعقوبات» على روسيا تكتيك لا أفق له، ومن الخطأ توقع أن يجبرنا على التخلي عن مصالحنا الوطنية وعن الموقف المبدئي حيال قضايا محورية».

وتشمل العقوبات التي فرضت من قبل الاتحاد الأوروبي قيوداً في مجال إقراض البنوك الرئيسية الروسية المملوكة للدولة والمؤسسات الدفاعية، والمؤسسات الروسية العاملة في صناعة النفط.

إضافة إلى ذلك فرض الاتحاد الأوروبي قيوداً على تزويد روسيا بالأسلحة والمعدات العسكرية والتكنولوجيا العسكرية والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج، وكذلك قيوداً على توريد المعدات ذات التقنية العالية والتقنيات المتعلقة بإنتاج النفط، ولم تلامس التدابير التقييدية للاتحاد الأوروبي لقطاع صناعة الغاز الروسي.

وفرضت العقوبات على روسيا من قبل الاتحاد الأوروبي في الأول من آب عام 2014 وتم توسيعها في أيلول الماضي، ثم تم تقليصها بعض الشيء في تشرين الأول الماضي، عندما رفعت العقوبات بشكل جزئي عن الفروع الأوروبية للبنوك الروسية الحكومية، وذلك بقرار منفصل من مجلس الاتحاد الأوروبي.

في حين فرضت روسيا في الـ7 من آب عام 2014 حزمة من الإجراءات رداً على العقوبات التي فرضتها عليها الولايات المتحدة وأستراليا وكندا والاتحاد الأوروبي والنرويج، إذ فرضت حظراً لمدة عام كامل على توريدات الفواكه والخضروات ومنتجات الألبان واللحوم، من هذه الدول إلى روسيا.

أوروبا تطلق عملية عسكرية في المتوسط لمكافحة الهجرة

موغيريني: العملية لا تستهدف المهاجرين بل المتاجرين بالبشر

أكدت المفوضة العليا للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني أن العملية العسكرية التي أطلقها الاتحاد الاثنين 22 حزيران لا تستهدف المهاجرين، بل المتاجرين بالبشر.

وأعلنت موغيريني إقرار المرحلة الأولى من العملية العسكرية في المتوسط والتي تهدف في مرحلتها الثالثة إلى تدمير قوارب المهربين والقبض عليهم، موضحة أن المرحلة الأولى تتركز على المراقبة والاستطلاع والتحليل والتعقب وهي تهدف إلى «إنقاذ حياة الناس بالطبع، وتعطيل طريقة عمل المهربين».

وذكرت رئيسة الدبلوماسية الأوروبية أن التقدم في مراحل العملية يحتاج إلى موافقة مجلس الأمن والأطراف الليبية، وهو ما وصفته بأنه ليس بالأمر السهل حالياً، مشيرة إلى أن هذه العملية تأتي ضمن استراتيجية متكاملة متعددة المسارات تشمل إحداث تنمية، وخلق فرص عمل في البلدان التي تصدر المهاجرين، وكذلك السعي من أجل حل الصراعات في البلدان المجاورة للاتحاد، للحد من تدفق اللاجئين.

ولفتت موغيريني إلى أن الاتحاد الأوروبي هو المانح الأكبر لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة في شؤون اللجوء والمهاجرين، مشيرة إلى أن العديد من دول الاتحاد ستشارك في العملية التي ستكون بقيادة الأميرال هنريكو كولندينا، بالتعاون مع الجنرال لاروزيير.

في غضون ذلك أعلنت مصادر أوروبية مطلعة أن المرحلة الأولى من العملية العسكرية في المتوسط ستبدأ بشكل تدريجي، حيث ستنشر دوريات بحرية للمراقبة، وستزاد أعداد السفن والطائرات المشاركة فيها تدريجياً بحسب الحاجة.

وأشارت المصادر إلى أنه تم الاتفاق على أن تقوم كل دولة مشاركة بالتحمل بتكاليف مشاركتها، إضافة إلى صرف جزء من موازنة الاتحاد بشأن جميع المصاريف المشتركة، مضيفة أن موازنة السنة الأولى لهذه العملية تقدر بـ«11.82 مليون يورو».

بدوره، وصف وزير الخارجية الإيطالي باولو جينتيلوني العملية العسكرية الأوروبية في المتوسط بأنها خطوة أولى في طريق حل مشكلة الهجرة غير الشرعية.

وقال جينتيلوني في بروكسيل أمس: «بدء العملية البحرية لمحاربة ناقلي المهاجرين في ليبيا، خطوة أولى للمبادرة الأوروبية التي يجب أن تتواصل في الأيام المقبلة. ومن المهم للغاية التوصل في مجلس أوروبا الخميس – الجمعة لاتفاق بشأن جدول استقبال المهاجرين الذين لهم الحق في الحماية الدولية».

وكان الاتحاد الأوروبي قد أعلن قبل شهرين نيته بدء عملية عسكرية كبيرة بهدف تدمير قوارب المهربين قبالة السواحل الليبية، إلا أنها واجهت معارضة شديدة وخاصة من قبل الأمم المتحدة والأطراف الليبية المختلفة التي اعتبرت العملية انتهاكاً «للسيادة الوطنية».

من جهة أخرى، قال الكرملين إنه غير واثق من شرعية العملية العسكرية ضد السفن التي تحمل المهاجرين عبر المتوسط.

وأوضح دميتري بيسكوف المتحدث باسم الرئيس الروسي أن مسألة شرعية الإجراءات المعلنة لا تزال قائمة، مضيفاً: «لا تزال أمامنا مسألة معرفة إلى أي مدى يمكن أن تتطابق هذه الإجراءات مع مبادئ القانون الدولي... وعلينا دراسة مثل هذا القرار من جهة الشرعية».

هاموند يطالب طهران بإبداء المزيد من المرونة

عراقجي: صياغة نص الاتفاق مستمرة والاختلاف في وجهات النظر يتقلّص

قال كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين عباس عراقجي، إن الاختلاف في وجهات النظر حول نص الاتفاق الشامل قلّ إلى حد ما، إلا أن تقدم العمل ليس بالمستوى المتوقع، مؤكداً أن صياغة نص الاتفاق ما زالت مستمرة على مختلف المستويات.

وأضاف المسؤول الإيراني الذي كان يتحدث في فيينا قبل توجهه إلى لوكسمبورغ، إن النص المتعلق بالاتفاق معقد جداً، ويشمل جوانب مختلفة، من النواحي الفنية والقانونية، والأهم من كل ذلك الناحية السياسية، وقال: «يجب إجراء دراسة كاملة في نص الاتفاق وهذا العمل يجري أولاً على مستوى الخبراء ومن ثم على مستوى مساعدي وزراء الخارجية».

وبخصوص توجه الفريق النووي الإيراني المفاوض إلى لوكسمبورغ، أوضح عراقجي أن وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف سينضم إلى المفاوضين في لوكسمبورغ، وأن الفريق النووي الإيراني سيجتمع بوزراء خارجية الدول الأوروبية الثلاث فرنسا وبريطانيا وألمانيا، كما سيعقد اجتماعاً جماعياً مع منسقة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي فدريكا موغريني، إضافة لعقد لقاءات ثنائية مع وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا وألمانيا.

وتوقع عراقجي وصول وزير الخارجية الأميركي جون كيري إلى فيينا نهاية الأسبوع الجاري وإجراء لقاءات ثنائية معه، إضافة إلى انضمام باقي وزراء خارجية المجموعة الدولية إلى المفاوضات، وقال: «هذا الماراثون بدأ يقترب من نهايته. كما أعلنا سابقاً هذه المهلة ليست نهائية، وإذا تطلب الأمر سنمدد المفاوضات أياماً أخرى عدة».

وتابع: «بعد انتهاء المحادثات في لوكسمبورغ، سيعود الفريق النووي الإيراني إلى فيينا ليواصل المفاوضات، وفي الأغلب سيغادر ظريف لوكسمبورغ إلى طهران ومن ثم يعود إلى فيينا نهاية الأسبوع الجاري».

وقبيل الاجتماع المزمع عقده على هامش الاجتماع الشهري لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في لوكسمبورغ، صرح وزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند بالحاجة إلى إبداء المزيد من المرونة من الجانب الإيراني للتوصل إلى اتفاق نووي شامل مع القوى الست الكبرى.

وأعلن هاموند أن المفاوضات النووية مع إيران تدخل «مرحلة حاسمة تهدف إلى تحقيق نتائج محددة»، مشيراً إلى بذل جهود كثيرة من أجل ذلك.

ورجح الوزير البريطاني أنه من الممكن أن تمتد المفاوضات إلى ما بعد مهلة 30 حزيران، مضيفاً أن المحادثات متواصلة أملاً في تحقيق تقدم ملموس خلال الأسبوع المقبل.

من جهة أخرى، قال مارتن شيفر المتحدث باسم وزارة الخارجية الألمانية أمس إن مهلة 30 حزيران للتوصل إلى اتفاق بين القوى العالمية الست وإيران بشأن برنامج طهران النووي ضيقة، وأضاف: «سنركز كل جهدنا كي نلتزم بمهلة 30 حزيران».

إلى ذلك، اعتبر رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني المفاوضات النووية بأنها مفاوضات معقدة، ووصفها بأنها معركة دبلوماسية حامية الوطيس.

وأعرب لاريجاني عن أمله بأن تصل المفاوضات إلى النتيجة المتوخاة وقال: «إن علينا جميعاً العمل في مسار دعم وزير الخارجية والفريق المفاوض»، مضيفاً: «إن المفاوضات النووية معقدة لذا ينبغي العمل على دعم الفريق المفاوض من جميع النواحي، ومن الضروري أيضاً أن نشعر بأننا في جبهة واحدة، لأن الجبهة الاخرى قالت علناً إنها تسعى إلى تفكيك المنشآت النووية الإيرانية، لذا ينبغي العمل بصوت واحد أمام مثل هذا المنافس».